# محاضرات العلل/ المرحلة الرابعة

العلة ، والحديث المعلول ، عرفه أهل العلم ، فقالوا : هو الخبر الذي ظاهره السلامة واطُّلِعَ بعد التدقيق والتفتيش فيه على قادح . هذا تعريف العراقي .

وعرفه ابن حجر ، قال : ثم إن الوهم إذا اطُّلِعَ عليه بالقرائن وجمع الطرق ، فهو المعلل . وهذا التعريف بنحو الأول .

- السلامة : من القدح أو العلة .

- وبالتفتيش والبحث وجمع الطرق تبينت فيه علة .

...ولذا قال الحاكم في معرفة علوم الحديث - ولعله أول من عرف الحديث المعلل - قال: أن الحديث المعلل يُقدح فيه من أوجه ليس للجرح والتعديل فيها مدخل .

...ومعنى هذا : أن المعلول لا يكون الذي في إسناده رجل ضعيف ولا يحتج به ، وإنما الخبر الذي ظاهره الصحة.

قال الخليلي: الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول... فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال.

وقال ابن خُشَيْش في كتابه (علوم الحديث): المعلل أن يروي عمن لم يجتمع به، إما بطريق التاريخ، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، وإما طريق الجهة؛ بأن يروي الخراساني عن المغربي، ولم ينقل أن الخراساني انتقل من خراسان، ولا أن المغربي انتقل من المغرب.

ولم يسلم أكثر هذه التعاريف من الانتقاد، أو القصور، مما ليس هنا مجال البسط فيه وسيأتي أثناء الكلام الآتي شيء من هذا.

الأحاديث المعلولة تنقسم قسمين :

١/ الحديث الذي فيه ضعف ظاهر : إما الضعف لأن فيه رجلاً ضعيفاً ، أو الإسناد منقطع ... والأئمة يلحقون مثل هذا بكتب العلل .

٢/ الحديث الذي لا تكتشف العلة فيه إلا بعد التفتيش والتنقيب وجمع الطرق ، وظاهره السلامة : وهذا القسم هو الذي إذا أطلق الحديث المعل انصرف إليه . والعلة تكون فيه إما في المتن أو في الإسناد.

ويمكن تبعاً لذلك أن تقسم إلى قسمين: علة ظاهرة، وعلة خفية.

فالقسم الأول، وهو العلة الظاهرة يدخل فيه التعليل بأمور ظاهرة، كوجود الضعيف في الإسناد أو الانقطاع، أو كون الخطأ ظاهراً، أو غير ذلك، أو التعليل بالتفرد أو النسخ أو التصحيف، وغيرها.

وعلى هذا القسم يحمل قول ابن الصلاح: ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه، من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذا نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسؤ الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلوم، كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ: انتهى.

كما يدخل فيه تعريف الخليلي وابن خشيش المتقدمين.

وهذا القسم قد يكون قادحاً في صحة الحديث، كوجود الضعيف في إسناده، أو الانقطاع، أو غيره من موجبات الضعف، وقد لا يكون قادحاً كالتفرد من قبل الثقة من غير مخالفة، أو تعيين مبهم، أو تسمية من ورد بكنيته، أو النسخ، أو غير ذلك مما تقدم.

وأما القسم الثاني فهو العلة الخفية، وهي التي ينطبق عليها التعريف المشهور للعلة من كونها سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، وهذا القسم العلة فيه غير ظاهرة، وذلك مثل مخالفة الثقة لغيره من الثقات أو نحوه، مما لا يمكن معرفته والتوصل إليه إلا بعد البحث والتنقيب.

وعلى هذا القسم تحمل بقية التعاريف للعلة والتي تقدم ذكر بعضها.

وهذا القسم الغالب عليه أنه قادح في تلك الرواية المعلولة بعينها، والله أعلم.

تتبع الطرق والروايات.....

١- جمع طرق الحديث المختلفة بتوسع عند الحاجة.

٢- تحديد مدار الخلاف على من يكون، والنَّظر في كل رواية هل فيها خلاف آخر. والنَّظر في حال رواتها وبلدانهم واختصاصهم بالرَّاوي المختلف عليه. قال ابن حجر: «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»، ويتنبه إلى التأكد من سلامة المرويات جملة، وأن الاختلاف على أصحاب المدار غير مؤثر في أصل الخلاف، وإلا احتاج إلى دراسة مستقلة.

٣- التَّرجيح بين الرُّواة أو الجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية مستنبطة من صنيع علماء العلل السَّابقين فحسب، دون نظر إلى قواعد المنطق واحتمالات العقل.

وقال ابن حجر عند قول ابن الصلاح "ويصلح مثالاً للمعلل": «لا يختصُّ هذا بهذا المثال، بل كلُّ مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً، أو شاذاً، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطُّرق واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف ... »

من أمثلة المفاضلة العامة: ما ذكره عبدالله ابن الامام احمد لابيه: (( أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري احبهم الي، قلت له: ثم من؟ فقال أبو معاوية في الكثرة والعلم ـ أي العلم بالأعمش.

قلت له: ايما اثبت اصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، الا ان يونس وعقيلا يؤديان الالفاظ، وشعيب بن ابي حمزة، وليسوا هم مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد.

# النظر الدقيق في الرواة

وفيه عدة مسالك، نذكر منها:

١. معرفة ائمة العواصم العلمية لعلم الحديث الشريف.
٢. معرفة اوطان الرواة.
٣. معرفة التواريخ والرحلات.
٤. معرفة المتشابه من الاسماء.
٥. معرفة الرواة المدلسين.
٦. معرفة الرواة المرسلين.
٧. معرفة الرواة المختلطين.

فالمدارس الحديثية : حركة علمية تعددت في الأمصار منها في اليمن ومنها في المدينة ، ومنها في الشام ومنها في العراق ومنها في الأندلس وهكذا .. كما حرص كثير من الخلفاء والوزراء على بناء هذه المدارس في كثير من الأقطار الإسلامية، وفي الجوامع.

المدارس الحديثية في زمن الرواية وأشهر أعلامها

١ - نعني بالمدارس الحديثية: جماعة من الرواة والمحدّثين، بينهم خصائص مشتركة، تتعلق بوسائل تبليغ الحديث، وصيانته رواية ودراية .

٢ - وقد استعار الباحثون المعاصرون هذا التعريف، فأصبحوا يطلقون المدرسة الحديثية؛ لدراسة حقبة معينة من الزمن في بلد معين، توافر فيها العلماء، ودرس عليهم جمعٌ من التلاميذ، تأثروا بهم، ونشروا آراءهم ومناهجهم، ودَوَّنها العلماء بعد ذلك في كتبهم، فأصبح إطلاق كلمة المدرسة، يحمل معنى عرفياً، دَرَجَ عليه الباحثون المعاصرون، وكتبوا فيه كتباً كثيرة بعنوان: "مدرسة الحديث في بلد كذا"، أو "مدرسة الإمام الفلاني" وهكذا.
٣ - وكان الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، في بادئ الأمر، يقيمون في المدينة المنورة، حيث يقيم النبي الأكرم ﷺ، يستمعون لحديثه، ويتحلقون حوله، يعلّمهم الدين، ويتلو عليهم القرآن، ويتلقَّوْن منه كلّ ما يحتاجون إليه، من أحكام وتشريعات، وأخلاق وآداب.

فالمدلس: هو من يحدث عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمعه منه، مثل قوله: عن فلان، أو قال فلان.

قال الإمام ابن حجر: والقسم الثاني: وهو الخفي المدلس -بفتح اللام- سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به... وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً ألا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح. انظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر صـ٨٥ وللتدليس أقسام عدة تندرج تحت قسمين رئيسين:

١- تدليس الإسناد ٢-تدليس الشيوخ. أما تدليس الإسناد فهو: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه،

موهماً أنه سمعه منه ولا يقول في ذلك: ( حدثنا ولا أخبرنا) وما أشبهها، بل يقول: ( قال فلان) أو ( عن فلان) ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر.

مثاله: الحديث الذي رواه أبو عوانة الوضاح عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: " فلان في النار ينادي: يا حنان يا منان " فالأعمش مدلس. وقد قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ فقال: لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه، فقد دلس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استفسر بين الواسطة بينه وبينه.

وتدليس الشيوخ هو: أن يصف شيخه بأوصاف لا يعرف بها، ليوهم أنه آخر، فيكثر بذلك شيوخه. وعرفه البعض بأن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمي الشيخ أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف. يضاف إلى ما ذكرنا قسم ثالث وهو تدليس التسوية، وقد جعله ابن الصلاح داخلاً ضمن تدليس الشيوخ، وجعله آخرون نوعاً من أنواع تدليس الإسناد، وقالوا هو شر أنواع التدليس، وتعريفه: هو أن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف، ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة للاتصال، فيستوي الإسناد كله ثقات لمن لم يخبر هذا الشأن. وقد سماه القدماء تجويداً. وقد مثل له البعض بقولهم: ما كان يفعله الإمام مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس مسقطا ما بينهما وهو عكرمة لأنه عنده ليس بحجة، وثور وابن عباس لم يتلاقيا أصلاً.

ولكن هذا ليس بصحيح كما قال ابن القطان، فإن الإمام مالك لم يقع في التدليس أصلاً فقال: ( التحقيق أن يقال: متى قيل تدليس التسوية، فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم عن

فوقه، كما فعل مالك، فإنه لم يقع في التدليس أصلاً، ووقع في هذا -أي التسوية-فإنه يروي عن: ثور عن ابن عباس، وثور لم يلقه، وإنما روى عن عكرمة عنه، فأسقط عكرمة، لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شروط الساقط أن يكون ضعيفاً، فهو منقطع خاص) .

وخلاصة ما تقدم أن هناك فرقاً بين تدليس التسوية، وبين التسوية، وأن إسقاط مالك لعكرمة هنا ليس تدليساً ولا يضر، لأن شيخ مالك وهو ثور لم يلق ابن عباس، فالانقطاع ظاهر بين ثور وابن عباس ، وإنما أسقط مالك عكرمة لأنه غير حجة عنده، أما لو كان شيخ مالك وهو ثور لقي ابن عباس فيكون تدليساً.

أما الدار قطني فقد وصفه ابن طاهر بالتدليس قائلاً: ( كان له مذهب خفي في التدليس يقول: قرىء على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان) يريد محمد بن طاهر أن تلك العبارة وهم أنه سمع منه. لكن الصحيح أن لا يوصف بالتدليس لمثل ذلك.

وأما البخاري، فقد وصفه ابن منده بالتدليس لأنه كان يقول: "قال فلان، وقال لنا فلان" لكن لم يوافق على هذا الرأي فكان شاذاً. كما وصف الإمام مسلم بذلك أيضاً. وقد رد العلماء ذلك وقالوا: هذه الروايات التي لم يصرح فيها أصحابها بالسماع منزلة منزلة السماع، وذلك لمجيئها من طريق آخر مصرح فيه بالسماع، غير أنهما يؤثران الطريق التي لم يصرح بالسماع لكون الأولى جاءت على شرط صاحب الكتاب دون الثانية، قال ابن الصلاح: ( كل هذا محمول على ثبات السماع عندهم من جهة أخرى) كما

أنه يشفع للشيخين ( البخاري ومسلم) ما جاء في المستخرجات على صحيحيهما من الطرق الكثيرة، التي صرح فيها بالتحديث والسماع. كما يشفع لمسلم خاصة كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه، فهو يأتي بالمتصلة أولاً وما صرح فيها بلفظ السماع، ثم يعقبها بما ليس فيه تصريح بالسماع، وهو بهذا إذا احتج إنما يحتج بالمتصلة منها لا بغيرها.

وأما سفيان بن عيينة: فقد قال عنه ابن حجر: ( ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات) وتدليسه هذا نادر، ولا يضر، لأنه لا يدلس إلا عن الثقات. وإذا وقف أحال عن ابن جريح ومعمر وأمثالهما. قال ابن حبان ( هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن. ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه، إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته). انظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ٥٩١، وأسباب رد الحديث للدكتور محمد

محمود بكار صـ١٠٩ وإذا أردت التوسع في ذلك فيمكنك الرجوع إلى تدريب الراوي للسيوطي، وعلوم الحديث لابن الصلاح إلخ. والله أعلم.

وأحوال المدلسين باختصار:

١- منهم من تسامح الأئمة في قبوله لكونه ثقة، ولكون تدليسه نادراً .
٢- من احتمله الأئمة لكونه لا يدلس إلا عن ثقة مثل سفيان بن عيينة.
٣- أئمة ثقات، لكن كثر تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين مثل: بقية بن الوليد. فهذا لا يحتج به إلا إذا صرح بأنه سمع الحديث من الراوي.

ضعفاء لا يحتج بهم ولو صرحوا بالسماع ممن يروون عنه لأنه ازداد ضعفهم بالتدليس.

وذكر ابن حجر مرتبة خامسة في طبقات المدلسين ، وهي: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، وانضم إليه ضعف آخر كابن لهيعة.

# أنواع العلل.....

العلة بحسب محلها على قسمين أيضاً:

١_ علة في الإسناد: وهي العلة التي تقع في إسناد الحديث.

كالآتي:

المزيد في متصل الاسانيد.

المرسل الخفي.

المدلس.

المعنعن.

هذه انواع خاصة بالسند، فحيث كان ظاهره السلامة لكن حقيقتها القدح ففيها علة. وهي من الحديث المعل.

وهناك احوال لا تحمل مصطلحا معينا، تدخل في عموم العلة والمعل، نذكر منها:

وصل المرسل.

ارسال الموصول.

رفع الموقوف.

جعل التابعي صحابيا.

جعل الصحابي تابعيا.

عدم سماع من ظاهر حاله يفيد السماع.

عدم تمييز حديث المختلط، هل حدث قبل الاختلاط او بعده.

ثم ترد هنا انواع مشتركة بين السند والمتن، لكن حيث يقع القادح فيها في السند، وهي:

الشاذ.

المنكر.

المضطرب.

المقلوب.

المدرج.

المصحف والمنحرف.

٢_ علة في المتن: وهي العلة التي تقع في متن الحديث.

(إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء.

فالأقسام على هذا ستة:

_ فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً:

ما يوجد مثلاً من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة.

_ ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن:

ما مثّل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق.

_ فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

_ ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما:

ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجمع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها.

_ ومثال ما وقعت العلة فيه في المتن واستلزمت القدح في الإسناد:

ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلل الإسناد.

_ ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد:

ما ذكره المصنف (أي ابن الصلاح) من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس وهي قوله (لا يذكرون بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ في أول قراءة ولا في آخرها) فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري (كانوا يفتتحون بالحمدلله رب العالمين) ، ولفظ مسلم في رواية له نفي الجهر، وفي رواية أخرى نفي القراءة) .